العولمة والدولة القوميّة والمجتمع المدنيّ:
ميلاد كائنات جديدة
سرد بسيط، وفاتحة أفكار

الأستاذ نبيل عبد الفتاح*

١ - عالم من المصطلحات والظواهر غير المألوفة

عالم من التحوّلات المستمرّة والسريعة، والمسمَّيات والتوصيفات التي تُنتَج وسرعان ما يطويها تاريخ المصطلحات والأوصاف والبلاغة ما فوق اللغويّة، تلك البلاغة والمجازات التي تُنتجها الآلة الثقافيّة والأكاديميّة في لغة ما - الإنجليزيّة أو الفرنسيّة.. إلخ -. ثمّ يعاد توزيعها ونشرها على شبكات لغويّة متعدّدة، تتعدّى لغة المنشأ أو الإنتاج إلى لغات أخرى، وداخل كلّ نظام لغويّ إلى أنظمة لغويّة أكاديميّة متعدّدة، وكلّ نسق لغويّ فلسفيّ، أو سوسيولوجيّ أو جماليّ أو نفسيّ يعيد تكييف المصطلح داخل بنياته ومصطلحاته.. إلخ.

نقول ما سبق لأنّ سرعة وتائر التغيّر في وصف التحوّلات الصاخبة في عالمنا يبدو مثيرًا منْ عصر الثورة العلميّة والتكنولوجيّة إلى الثورة

(*) رئيس وحدة البحوث الاجتماعيّة والقانونيّة - رئيس تحرير تقرير الحالة الدينيّة في مصر، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بجريدة الأهرام، مصر.
وجيز النصّ المنشور هنا أُعِدَّ وطبع ضمن أعمال ندوة إشكاليّات تطبيق اتّفاقيّة حقوق الطفل في الواقع المصريّ، القاهرة، ١٩٩٩. والنصّ الحاليّ منقّح ومزيد عليه.

الصناعيّة الثالثة، إلى ما بعدها، ومن المجتمع الحديث إلى مجتمعات ما بعد الحداثة، ومن عصر الصورة إلى عصر المعلوماتيّة وعصر الاتّصالاتيّة، إلى عصر Take-Away والوجبات السريعة، وعصر العولمة، ثمّ عصر كوكلة العالم، وماكدلة العالم، أي اتّخاذ اسم الكوكاكولا واسم ماكدونالد صفة وسمة لعالمنا الجديد، أي أنّنا نعيش زمن الوجبات السريعة، والمشروبات الغازيّة دلالةً على الدنيا كلّيا وتسميةً لها وعلى أنّها حاضرة في كلّ أركان الدنيا وأنحائها. ويمكننا اتّخاذ سلع وخدمات عديدة رمزًا وتسمية لواقع عالمنا الراهن، من Internet إلى Internetisation of the world، إلى آخر هذه الصور والتسميات التي تؤكّد أنّ هناك تغيّرًا عاصفًا وسريعًا وجذريًا، وأخطر ما فيه أنّه لا يشمل اللغة فقط بوصفها إنتاجًا للعالم وإنشاءًا له - في إحدى النظريّات -، بل يشتمل أيضًا على عالم من المصطلحات الأكاديميّة والسوسيولوجيّة والفلسفيّة التي كانت سائدة ومهيمنة على حقول معرفيّة أُخرى، ثمّ سرعان ما انهارت تحت إيقاع أمبراطوريّة اصطلاحيّة ومفاهيميّة جديدة تنبذ بعض الاصطلاحات القديمة، وتحتذ أُخرى، وتُنتج غيرها بسرعة وكثافة غير مسبوقة. ومن ناحية أخرى، ينعكس هذا التحوّل الكبير على مدى صلاحيّة مناهجنا ومصطلحاتنا وأفكارنا وكفاءتها في وصف هذا العالم، بل في إنشائه.

ما الذي يجعلنا نبدأ بالتغيّر في استراتيجيّات التسمية الجديدة للتحوّل الجذريّ في عالمنا، وبعدم كفاءة مصطلحاتنا وتسمياتنا ومن ثمّ رؤانا وصورنا وأفكارنا عن العالم؟!

نبدأ بالفذلكة السابقة كي نكشف عن حيرتنا وقلقنا وعدم يقيننا إزاء ما يحدث حولنا، وبنا، وفي عدم صلاحيّة ما ألفناه من أفكار وصور ورؤى ومناهج تفكير في تكييف ما يحدث.

٢ - إستراتيجيّات تشويه المصطلحات

يبدو لي أنّ موجة اصطلاحيّة جديدة بدأت أُولى عمليّات انتشارها في الخطاب الثقافيّ والأكاديميّ المصريّ - والعربيّ - ومنها ما بعد الحداثة، والعولمة... إلخ.. وهي مثلها مثل أخرى سابقة - كالمجتمع المدنيّ، وكإعادة التكيّف، والإصلاح الاقتصاديّ والخصخصة، والسياسات الثقافيّة، والصناعات الثقافيّة والتنمية الثقافيّة.. إلخ - تظهر فجأة، وتوظَّف سريعًا، دونما ضبط للمفاهيم، ولا تأصيل للمصطلحات، وإعادة درس لها ولانعكاساتها في الواقع المصريّ الاجتماعيّ - السياسيّ، أو على الدولة.. ويترتّب على هذا غموض شديد، بل عماء في لغة الحوار العامّ، واللغة الإعلاميّة، بل اللغة الأكاديميّة، وتلك أخطر بكثير.. ثمّ سرعان ما يطوي الخطاب الإعلاميّ هذه المصطلحات، ويجعلها جزءًا من اللغة اليوميّة السائلة في خطاب الإعلام المرئيّ والمكتوب والمسموع، وخطاب المثقّفين وإنصافهم! عماء على عماء وغموض فوق غموض.. بلا مبالغة أو تجاوز في الوصف.. إنّ هذه الحالة الثقافيّة والإعلاميّة والبحثيّة تواجهنا اليوم في مصر وعالمها العربيّ، لأنّ مصطلح العولمة بدأ في الانتشار، ويواجَه الآن بضروب من اللامبالاة، والازدراء والسخرية مثله مثل المجتمع المدنيّ في ما سبق، والجماعات الطوعيّة، وأنظمة حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل والفئات المحرومة.. إلخ.

الازدراء، والسخريّة، وعدم التحيّز، أو الهجوم على بعض المصطلحات ولا سيّما على الغربيّة الميلاد والانتشار، من منطلقات الوطنيّة والدين والأخلاق، تعبيرًا عن حالة مصريّة وعربيّة، ليست بالجديدة، فثمّة استراتيجيّات لتشويه المصطلحات كالعلمانيّة، والشيوعيّة في الماضي، والعولمة الآن والمجتمع المدنيّ من لدن بعضهم.. إلخ وغالبًا ما تلعب عمليّات تشويه المصطلح دورًا في النزاعات السياسيّة بين بعض التيّارات السياسيّة والفكريّة إزاء بعضها بعضًا وإزاء الدولة! أي أنّ

الصراع الداخليّ يفرض ذاته على المصطلحات والظواهر الموضوعيّة - إذا جاز التعبير وكان لا يزال صالحًا - التي ربّما لا تكون لهذه القوى الحزبيّة أو السياسيّة أيّ علاقة بها على الإطلاق، مثل ظواهر العولمة في عالمنا.

٣ - منتجو التشويهات الاصطلاحيّة

يقف في مواجهة المصطلح «عولمة» و«كوكبة» و«مجتمع مدنيّ» عناصرُ من عدّة قوى فكريّة وسياسيّة تشوّه هذه المصطلحات وتنعتها بصفات سلبيّة، وبعض القوى والجماعات المؤيّدة للفكرة القوميّة العربيّة الجامعة، وبعض الجماعات الإسلاميّة السياسيّة ومنظّرون من خارجها مع استثناء عدد محدود جدًّا من مثقّفي الإسلام السياسيّ عمومًا، مع أنّ بعض هذه الجماعات الإسلاميّة استفادت من منجزات العولمة في عملها السياسيّ أو في عمليّات العنف، أو من انتشار خطاب صدمة الإنسان، وفي التعامل مع «الميديا» - الإعلام - الغربيّ، فضلًا عن العمل من داخل الغرب وبنياته القانونيّة في الإقامة والهجرة والنظام القضائيّ ومنع تسليمهم لبلدانهم على سبيل المثال. والاستثناء يشمل عددًا محدودًا من الجماعات السياسيّة الأخرى.

والسؤال لماذا؟

الإجابة أنّ هؤلاء يرون أنّ هذه المصطلحات غربيّة المنشأ والتوزيع وأنّ ترويجها هو محاولة تكييف ذهنيّات خارج الغرب ولا سيّما في هذه المنطقة، كي يكون العقل المصريّ - والعربيّ - مكيّفًا في أفق تغريبيّ. ومن ثمّ فهو أمر خطر لأنّ غالب ما هو غربيّ في مجال القِيَم خطر على حياتنا.

من ناحية ثانية، فإنّ القبول بمصطلح العولمة، والأفكار المرتبطة بها، يمثّل مساعدة ودعمًا لعمليّة تفكيك المجتمعات العربيّة - الإسلاميّة،

ومصر ضمن هذه المجتمعات.

من ناحية ثالثة: للعولمة تأثيرات ضارّة على الهويّة الوطنيّة المصريّة، وعلى الهويّة الدينيّة الإسلاميّة، ومن ثمّ يجب مقاومة المصطلح والظواهر التي يعبّر عنها والقوى الفكريّة المؤيّدة له..

من ناحية رابعة: إنّ العولمة كاصطلاح هي جزء من أمبراطوريّة اصطلاحيّة ليبراليّة ورأسماليّة، ومن ثمّ فهي بمثابة لغة عدوّة، أو لغة غير مقبولة لدى بعضهم.

هذه الأسباب المضمَرة في الصراع باللغة ومصطلحاتها وعليها في السوق اللغويّ المصريّ - والعربيّ - تكشف لنا عن ظاهرة اللاتواصل في الحياة اللغويّة، والفكريّة والسياسيّة المصريّة.

بصفة عامّة يمكن القول بأنّ القوى المنتِجة لاستراتيجيّات تشويه المصطلحات هي قوى سياسيّة وفكريّة، وهي تعبّر في مواقفها من المصطلحات والظواهر المعبَّرة عنها، عن موقف أو مواقف إيديولوجيّة شموليّة لا ترى العالم إلّا من خلال لغتها، وأحكامها ويقينها المطلق، ومن ثمّ فالوعي الإيديولوجيّ الذي تُنتجه وتعيد إنتاجه يجري خارج نطاق تحوّلات العالم، وعلى الرغم من انهيار الأمبراطوريّة الفلسفيّة، والسياسيّة الماركسيّة، وأيضًا عدم قدرة قوى الإسلام السياسيّ، والناصريّين والقوميّين على تأسيس أمبراطوريّاتهم السياسيّة أو الإيديولوجيّة، ومن ثمّ إعادة إنتاجهم لعالمهم القديم.

إنّ الموقف الإيديولوجيّ الهجائيّ لهذه التيّارات الإيديولوجيّة غير قادر على إنتاج وعي نقديّ إزاء الظواهر الموضوعيّة في عالمنا، أو داخل مجتمعاتنا، فهي لا تزال تدور في مدارات اللغة الإيديولوجيّة والأحكام القيميّة التي لا ترى ظواهر العالم الموضوعيّة الجديدة والمتحوّلة في ذاتها. إنّ عدم التحليل النقديّ للاتّجاهات الإيديولوجيّة المعادية لتحليل التغيير في العالم يؤدّي إلى تسييد لغة الخطاب الإيديولوجيّ الغامضة، والوعي المصاحب لها بغموضه وإيديولوجيّته وسكونه.

والأسئلة التي نطرحها هنا: ما هي سمات التغيّر وقسماته في عالمنا؟

ثمّ ما هو انعكاس هذه التحوّلات على الدولة والمجتمع المدنيّ في مجتمعات الشمال ثمّ المجتمع المصريّ؟

سنحاول تباعًا تناول هذه الإشكاليّات على النحو التالي:

أوّلًا: العولمة والتغيّر وسماته

إنّ نظرة على التغيّر السريع والمكثّف الذي يطوي بعضه بعضًا في عالمنا يكشف عن عدّة تحوّلات فكريّة، يمكننا أن نرصدها سريعًا في ما يلي:

أ - عصر تزاوج الصورة والمعلومة: ونقصد بذلك الزواج الكاثوليكيّ بين المرئيّات والمعلومات، وحيث التحوّل المذهل وخلال أعوام من القرية الكونيّة إلى الغرفة الكونيّة، إلى عصر الجهاز الكونيّ المتعدّد الوسائط، وهذا الانتقال بالغ السرعة، ولا نستطيع وصفه بالاستقرار أو الاستمرار في ظواهره ومسمّياته، بل سنفاجأ باكتشافات ومسمّيات جديدة تنسخ ما قبلها.

ب - عصر التزامن بين زمن الصورة، وزمن الحدث: وثمّة أمثلة عديدة على ذلك: حرب الخليج الثانية، أحداث تيماشورا في رومانيا، ومباريات كرة القدم، والدورات الأولمبيّة، أو الأحداث الفنّيّة، وكلّ ذلك له دلالة في صنع زمن جديد لم يحدث مطلقًا في عالمنا كلّه.

ج - عصر الاستنساخ الحيوانيّ، وثورة الجينات وما بعدها، وعصر الدخول إلى الاستنساخ البشريّ: بكلّ الهول الذي سيحدثه بالإنسان وفيه وحوله، بحيث نستطيع وصف عالم قبل الاستنساخ بأنّه عصر الغموض الميتافيزيقيّ، وأمّا عصر ما بعد الاستنساخ، فنكاد لا نعرف له تسمية بإطلاق، وفي رأينا أنّه لا يوجد وصف في القاموس المتعدّي اللُغات نعتًا

أو صفة يمكن إطلاقها على ما بعد الاستنساخ البشريّ حتّى اللحظة التاريخيّة الراهنة.

د - عصر اللغة المتعدّية اللغات: نقصد بهذا الاصطلاح أنّ ثمّة لغة اصطلاحيّة - مفاهيميّة ذات دلالة ومعنى محدّد تنتج في إطار كوكبيّ - عبر اللغتَين الإنجليزيّة والفرنسيّة - ويعاد توزيعها، وبثّها، وإنتاجها في لغات العالم كلّها، وهي لغة هادرة، تزيح ما يتعارض معها، وتحلّ محلّه بقوّة راسخة رغم تشويهات بعض الاتّجاهات الفكريّة، ورغم محاولات نبذها. إلّا أنّها تفرض ذاتها أداة لصناعة رؤى وصور العالم ومفاهيمه، ولا يُمكن التفاعل والحوار خارج هذه اللغة ومصطلحاتها في سوق المعاملات الفكريّة - السياسيّة الكونيّة، بل إنّها تُنتج ما يمكن أن نطلق عليه - استلهامًا من بورديو العظيم - اسم سوق لغويّ كونيّ.

هـ - عصر الاختصارات والحروف ذات الدلالة الاصطلاحيّة الموحدة: إذن نحن إزاء عصر الشفرات والعلامات والدلالات.

و - عصر العولمة، أي عولمة الإنتاج، والأسواق، والاستهلاك والاستثمارات: ونقصد بالعولمة، وفقًا لتعريف صندوق النقد الدوليّ، «التكامل العالميّ الوثيق للأسواق سواء أسواق السلع والخدمات أو أسواق رأس المال»[1].

وثمّة تعريفات أخرى للعولمة ينطلق بعضها من مواقع معارضة، أو مؤيّدة، فثمّة مَن يذهب مثل ألان مِنك Alain Minc في مؤلّفه *La Mondialisation Heureuse* العولمة السعيدة إلى «أنّ العولمة، التي يصوّرها مَن يسمّيهم هو نفسه «البكائين» على أنّها عنيفة وحشيّة فتّاكة، هي واقعة سعيدة بالنسبة إلى كلّ شعب وإلى كلّ مجتمع يعرف كيف لا يكون مجرّد ضحيّة لها»[2]. بعضهم يذهب إلى أنّها انتصار تامّ ومطلق ولا عودة عنه

(١) صندوق النقد الدوليّ: العولمة: الفرص والتحدّيات، مايو ١٩٩٧، ص ١٣٥.
(٢) جورج طرابيشي: عرض كتاب ألان مِنك العولمة السعيدة، صحيفة الحياة، ١٠/مايو/١٩٩٨، ص ١٤.

للديمقراطيّة، كنظام عالميّ، ولكنّ الأحداث التي شهدها العالم وتمثّلت في انهيار الاتّحاد السوفياتيّ ومرورًا بأزمة البلقان، وانتصار الشعبويّة الأوليغاركيّة في موسكو، وصمود النظام الصينيّ، تكشف عن أنّ الذي انتصر لم يكن الديمقراطيّة، ولا سيّما في الجنوب، وإنّما الذي انتصر هو قانون السوق أو إيديولوجيّة السوق، وهذا ما يعني أنّ المستهلك انتصر على المُنتج، والمدَّخر على المُقترض، والمقاول على الموظّف والإداريّ، والرأسماليّ على الحدود، والسوق العالميّة على الأسواق القوميّة، وهذا ما أدّى إلى تتويج السوق أميرًا جديدًا على العالم وفقًا لألان مِنْك (أنظر المرجع السابق).

وفقًا لعابد الجابري، فإنّ العولمة تشمل «مجال المال والتسويق والمبادلات والاتّصال... وهي من إفرازات الثورة المعلوماتيّة وما يرافقها من تطوّر في مجال الاتّصال والإعلام، وهي أيضًا «ما بعد الاستعمار»، وهي «توحيد الاستهلاك»، وهي خلق عادات استهلاكيّة على نطاق عالميّ... إلخ[٣].

والعولمة، وفقًا لتعريف صادق جلال العظم، هي «حقبة التحوّل الرأسماليّ العميق للإنسانيّة جمعاء، في ظلّ هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظلّ سيادة نظام عالميّ للتبادل غير المتكافئ... وهي باختصار، كما يقول، تسليع كلّ شيء (Commodification of every thing) بصورة أو بأخرى وفي كلّ مكان بما في ذلك أشكال الإنتاج غير الرأسماليّة وقبل الرأسماليّة وتلك التي كانت محاذية وموازية للأشكال الرأسماليّة[٤].

ويطلق إسماعيل صبري عبدالله على العولمة مصطلح الكوكبة، ويقصد بها «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة

(٣) أنظر: عابد الجابري، مشار إليه في صادق جلال العظم: «ما هي العولمة»، مجلّة الطريق، يولير/أغسطس ١٩٩٧، ص ٢٧.
(٤) صادق جلال العظم، المرجع نفسه، ص ٣٤.

والثقافة والسلوك من دون اعتداد يذكر بالحدود السياسيّة للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدّد أو لدولة معيّنة من دون حاجة إلى إجراءات حكوميّة. . .»[٥].

أيًّا كانت تعريفات عولمة أو كوكبة واصطلاحاتهما، وسواء انطلقت من الفلسفة أو الإيديولوجية الماركسيّة أم من مرجعيّة منظّري السوق، إلّا أنّها تبدو وكأنّها مجرّد ظواهر وتحوّلات اقتصاديّة محض تكرّس السوق إلهًا، أو أميرًا، أو أسطورة سياسيّة - اقتصاديّة، أو مدرسة فكريّة في سوق المبادلات الاصطلاحيّة والفكريّة أو الاقتصاديّة في الدنيا كلّها.

ويذهب تقرير صندوق النقد الدوليّ عن العولمة الجديدة وسماتها إلى أنّ العولمة تعني «تزايد الاعتماد الاقتصاديّ المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوّع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفّقات الرأسماليّة الدوليّة، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا. . وهي تُتيح وفقًا لنظرهم فرصًا وتحدّيات جديدة أمام الاقتصادات وصانعي السياسات على وجه العموم. . .»[٦].

وينسب تقرير «العولمة: الفرص والتحدّيات» مزايا عديدة للعولمة وهي «تشبه إلى حدّ كبير - في نظرهم - مزايا التخصّص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، وهو ما يشدّد عليه الاقتصاديّون الكلاسيكيّون. فعن طريق زيادة التقسيم الدوليّ للعمل وزيادة كفاءة تخصيص المدّخرات، تؤدّي العولمة إلى رفع الإنتاجيّة ومستويات المعيشة، في حين تتيح زيادة الحصول على المنتَجات الأجنبيّة الفرصة لكي يتمتّع المستهلكون بمجموعة كبيرة من السلع والخدمات بتكلفة أقلّ. . . فهي لا تُعدّ مصادر أساسيّة للنموّ الاقتصاديّ فحسب، بل للتغيير الهيكليّ في الاقتصادات»[٧].

---

(٥) إسماعيل صبري عبدالله: «الكوكبة: الرأسماليّة العالميّة في مرحلة ما بعد الأمبرياليّة»، الطريق، يوليو/أغسطس ١٩٩٧، ص ٤٦ - ٤٧.

(٦) أنظر تقرير صندوق النقد الدولي السابق الذكر، ص ٥٥.

(٧) التقرير نفسه، ص ٥٥.

العولمة بهذه المثابة هي ظاهرة اقتصاديّة، ولكن ثمّة ظواهر تحوّليّة أخرى في مجال السياسة والقِيَم والهويّة والاستهلاك والذائقيّة والصور... إلخ سترافق هذه العولمة الاقتصاديّة. وهي الآن تعيد صياغة المخيّلة، والذرق والاستهلاك الإنسانيّ، بل إنّنا بتعبير السيّد ياسين، بصدد «عولمة للخيال الإنسانيّ».

السؤال الذي نثيره هنا هو: ما هي الجوانب الشموليّة الأخرى التي ترافق العولمة؟ هل ثمّة عولمات أخرى غير العولمة الاقتصاديّة، أو بالأحرى عولمة السوق؟ الإجابة صريحة وحاسمة وخالية من الالتواء: نعم ثمّة عولمات وكوكبيّات أخرى تشكّل بنودًا وعناصر في عمليّة تكوين الدنيا الجديدة، أو ما أُطلق عليه في أثناء حرب الخليج الثانية: النظام العالميّ الجديد، أو عمليّة كوكبة أو عولمة العالم... وهذه العمليّة التحويليّة الهائلة ستشمل الدولة القوميّة في شمال الدنيا ولا سيّما أوروبّا، والولايات المتّحدة واليابان، بل والثقافات العالميّة على اختلافها، وأنظمة القِيَم والهويّات المختلفة.

ويمكننا أن نحدّد هذه الاتّجاهات في ما يلي:

أ - عولمة الاستهلاك، عبر تسييد نمط جاذب وجذّاب من استهلاك السلع والخدمات والصور والمعاني المرتبطة بها، بل واستهلاك اللغة والاصطلاحات الخاصّة بها. ويبدأ بعولمة الطلب على السلع والخدمات في إطار المنافسة في السوق العالميّة، من ماكدونالد إلى الجينز، إلى الكوكاكولا، إلى توشيبا، إلى ملابس الكاجيول، أي عولمة نظام الزيّ وعولمة نظام الأكل والشراب، والشعر والماكياج، وشكل وجه المرأة، وطريقة نظرتها لذاتها وللعالم وللرجل، والأخير كذلك... إلخ[٨].

ب - عولمة إنتاج الرموز والأساطير والمعاني واستهلاكها من خلال لغة الصورة، وانطلاقًا من سيادة النموذج الثقافيّ الكونيّ، والذي يبدأ

(٨) أنظر نبيل عبد الفتّاح: خطاب الزمن الرماديّ، يافا للنشر، ١٩٩٠.

بالانطلاق من أساطير - بالمعنى الإيجابيّ والسلبيّ معًا -، للسوق والديمقراطيّة، ونظام حقوق الإنسان في أجياله المختلفة، وتحديدًا في الجيل الرابع الذي يتشكّل الآن، واعتباره بمثابة أسطورة الأساطير كلّها.

ج - عولمة النظام الأخلاقيّ، أو بتعبير أكثر دقّة، ميلاد أخلاق كوكبيّة جديدة متعدّية للثقافات، والأديان، والأنظمة الأخلاقيّة الكبرى في كافّة المجتمعات الإنسانيّة[٩].

د - هيمنة أمبرياليّة صناعة الصور والعواطف والقِيَم عبر الإعلام المرئيّ المعولم والذي يشكّل الرأسمال الإدراكيّ - بتعبير ماكس نوابيه - القادر على الهدم والتجديد بسرعة كبيرة والانتشار بحيث يهيمن على العالم رأسمال إدراكيّ كوكبيّ.

ثانيًا: كيف تؤثّر بعض عناصر الصورة وقسماتها السابقة في الدولة القوميّة والمجتمع المدنيّ؟

الدولة القوميّة، والمجتمع المدنيّ، هما ظاهرتان سياسيّتان - مجتمعيّتان وثقافيّتان أُنتجتا في الغرب خصوصًا، والشمال عمومًا، وبرزتا عبر عمليّات سياسيّة - اجتماعيّة متعدّدة، وكتعبير عن الصراع الاجتماعيّ والطبقيّ، وأدّتا إلى ميلاد الفرد والفرديّة والانفصال بين المرئيّ واللامرئيّ، وبين الدين والدولة، وبين المجال العامّ والمجال الخاصّ... إلخ.

إنّ الدول القوميّة هي تعبير عن أحد مراحل التطوّر في الرأسماليّة الغربيّة، وفي هذا الإطار كان تطوّرها مؤثّرًا في تطوُّر الآخر، ومن هذا البعد يمكن القول، مع إسماعيل صبري عبدالله - وبحقّ -، بأنّ الدولة القوميّة أدّت خدمات جليلة للرأسماليّة من عدّة وجوه، منها توحيد السوق الوطنيّة، وإنشاء الإدارة المركزيّة، وصناعة التشريعات المؤاتية لنمط

---

(٩) أنظر تقرير لجنة خافيير بيريز دي كويلار: تنوّعنا الإنسانيّ الخلّاق.

الإنتاج الرأسماليّ، وإضعاف الفروق الثقافيّة بين أقاليم الدولة، وهي التي قامت بتشكيل الجيوش القوميّة لحماية وحدتها الإقليميّة وأسراتها وسيادتها الوطنيّة، وشجّعت الدولة الوطنيّة على اكتشاف الأرض. ومن ناحية أخرى، أدخلت ليبراليّة الرأسماليّة تعديلات في نظام الحكم، كالتغيير الدوريّ المحكوم الذي يمسّ الأشخاص والأحزاب، ولكن مع الحفاظ على نظام الحكم وشكله وقواعده وقيَمه والنظام الرأسماليّ[١٠].

إستطاعت الرأسماليّة أن تتطوّر وتزدهر في ظلّ الدولة القوميّة، ومن ثمّ كان أيّ تغيير يطرأ على النظام الرأسماليّ والرأسماليّة القوميّة يؤثّر في الدولة القوميّة وشكلها وسياساتها وآلياتها المختلفة.

إنّ عمليّات العولمة في الاقتصاد، وسيادة السوق كنظام كوكبيّ أو السوق المعولمة، في ظلّ آليات وقواعد وقيَم السوق، والتبادل الكوكبيّ للسلع والخدمات والرموز والصور والأساطير والأذواق والسياسات والأفكار... إلخ. كلّ ذلك سيؤثّر وفي العمق في شكل الدولة - القوميّة وفي مفاهيم السيادة القوميّة، ويمكننا أن نلخّص سريعًا أثر عمليّات العولمة في الدولة القوميّة على النحو الآتي:

ثالثًا: العولمة والدولة القوميّة: إنهيار حدود السيادة والقوميّة

ثمّة متحوّلات جديدة ستؤثّر في مفهوم الدولة القوميّة يمكننا أن نحدّدها كما يلي:

أ - عولمة البثّ المباشر عبر الأقمار الصناعيّة، قد يؤدّي إلى عولمة الصور والخيال الإنسانيّ، ونمط الذائقيّة والاستهلاك، وهي عمليّات تعميق نفسي للرأسمال الإدراكيّ الكونيّ، وهو يؤسّس عولمة السوق الرأسماليّة الكونيّة. وأحد أبرز نتائج عولمة البثّ المباشر هو تآكل مفهوم السيادة القوميّة على الأثير وفضاء الدولة، الذي كان يمثّل مكوّنًا رئيسيًّا من

(١٠) إسماعيل صبري عبدالله: المرجع السابق، ص ٦٢.

مفهوم السيادة، كما تعرفه قواعد قانون الدول العامّ[١١].

ب - عولمة الأسواق تؤدّي إلى انهيار حدود الأسواق القوميّة.

ج - إنّ المؤسّسات الرأسماليّة العالميّة تفرض قراراتها التمويليّة والاستثماريّة وسياساتها الاقتصاديّة على صُنّاع القرارات الاقتصاديّة على المستوى الكونيّ، ولا سيّما على دول وحكومات جنوب العالم، وهي غالبًا ما تقوم بتنفيذ هذه السياسات، فضلًا عن محاولات هذه الدول والحكومات والإدارات السياسيّة والاقتصاديّة أن تكيّف هياكلها وسياساتها وقراراتها مع قرارات هذه المؤسّسات، أو الشركات المتعدّية الجنسيّة.

د - إنّ الشركات المتعدّية الجنسيّة - بكلّ سطوتها ودورها وميزانيّاتها - تصوغ العالم اقتصاديًّا واستهلاكيًّا، على مستوى التطوّر التقنيّ الفائق التجديد أيضًا، وهي تتجاوز القوانين والحدود والأسواق، فالكوكب هو سوقها، أي أنّها تتجاوز في استراتيجاتها، وقراراتها الاقتصاديّة، حدود الدولة القوميّة، بل إنّ ميزانيّاتها - وهي أمريكيّة وأوروبيّة ويابانيّة - تتجاوز بعضها ميزانيّات دول وقارّات كأفريقيا. ووفقًا لمجلة فورش (عدد يوليو ١٩٩٦) تسيطر خمسمائة شركة على اقتصاد العالم، وبلغت إيرادات الشركات الخمسمائة ١١,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٥، وهي تساوي ٤٥٪ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية، في العالم عام ١٩٩٦ (٢٥,٣ تريليون دولار). هذا ما يمثّل وضع خمسمائة شركة، في حين أنّ عدد الشركات المتعدّية الجنسيّة يقدّر أحيانًا بأكثر[١٢].

هذه الأرقام الضخمة تكشف عن قوّة هذه الشركات الهائلة من ناحية، وعن السوق الكوكبيّة التي تسيطر عليها هذه الشركات العملاقة، متعدّية الجنسيّات التي يمكن القول بأنّها ستخلق ظاهرة تستطيع أن تطلق

---

(١١) أنظر نبيل عبد الفتّاح: خطاب الزمن الرماديّ، المذكور سابقًا، وعقل الأزمة، دار سيشات للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

(١٢) تقرير الاستثمار في العالم عام ١٩٩٢ - الأمم المتحدة.

عليها - مع بعضهم - اسم الشركات الكوكبيّة، وهو نمط يتوقّع ميلاده في وقت لاحق، أي ما بعد تعدّي الجنسيّات وتجاوزها الذي تمّ فعلًا في الحياة الاقتصاديّة الكونيّة. إنّ الدول ليست لديها سلطات كبيرة على هذه الشركات، التي تؤثّر في قرارات الدول وتُخضعها لها عبر آليّات عديدة منها الفساد.

هـ - ثمّة ظواهر كوكبة، أو عولمة، تجاوزت حدود الدول القوميّة وأجهزتها السياسيّة والإداريّة، منها «فقدان الدولة حقّها السياديّ المطلق في خلق النقود، علمًا بأنّ أشكالًا عديدة من النقود المصرفيّة تسود الأسواق، ويقوم المواطنون باستخدامها، وهي في كثير من الأحيان لا تخضع لسيطرة البنوك المركزيّة»[١٣].

و - أدّت سيادة العولمة إلى تآكل القوميّة كمفهوم ومذهب، ولأنّ أحد مكوّنات مفهوم السيادة القوميّة هو سيطرة الدولة والحكومة على مرفق الأمن الداخليّ، وبسبب مشاركة غيرها فيها ولا سيّما في بعض البلدان التي تسودها الدولة التسلّطيّة، فإنّنا نجدها قد بدأت في السماح بحراسات تقوم بها شركات خاصّة، أكثر تدريبًا وكفاءة... إلخ.

ز - بدأت الشركات الكبرى المتعدّية الجنسيّات في عدم اللجوء إلى النظام القضائيّ القوميّ، وذلك عبر مشارطات التحكيم في العقود الدوليّة، بل بدأ بعضهم في اللجوء إليه في العقود بين الشركات الاستثماريّة المصريّة.

ح - تقوم شركات البريد السريع الخاصّة، وانتشار استخدام الفاكس بين الناس، داخل الدولة وخارجها، إلى أضعاف حدود وأدوار هذه الدولة «القوميّة» التدخّليّة التي سادت في ظلّ دولة التسلّطيّة السياسيّة ما بعد الاستقلال، ومنها مصر[١٤].

---

(١٣) أنظر إسماعيل صبري عبدالله، م.س.، ص ٥٦.

(١٤) أنظر ملاحظات تفصيليّة هامّة عن هذه التحوّلات لدى إسماعيل صبري عبدالله، المرجع نفسه، ص ٦٣.

ط - وفقًا للاتّجاه السائد في صندوق النقد الدوليّ، تؤثّر العولمة في سلوك السياسات النقديّة والماليّة العامّة، كما تؤثّر أيضًا في نظم البلدان الضريبيّة. ولا شكّ أنّ ذلك سوف يؤثّر في «مبدأ السيادة الإقليميّة» الذي تعتمد عليه سياسة فرض الضرائب، أي الحقّ في أن تفرض الحكومة الضرائب على الدخول والأنشطة داخل نطاق الولاية الإقليميّة للحكومة، وفي ظلّ اتّساع نطاق البيئة العالميّة، يفقد هذا المبدأ فاعليّته ويمكن أن يصبح مصدرًا محتملًا للنزاع[١٥].

ويرى تقرير الصندوق أنّه «من المحتمل أن تؤدّي العولمة بالتدريج إلى تقييد حرّيّة اختيار الحكومات الهياكل الضريبيّة ومعدّلاتها، ولا سيّما في البلدان الصغيرة. وفي هذا الإطار يذهب واضعو التقرير إلى أنّه «يمكن عوامل الإنتاج المتنقّلة دوليًّا، مثل التمويل الرأسماليّ، وبعض المجموعات الجيّدة التدريب في سوق العمل، أن تتجنّب بسهولة الضرائب في بلدان معيّنة. وفي هذا الإطار يرصد التقرير اتّساع نطاق ظاهرة التهرّب الضريبيّ من جانب الأفراد والشركات، بل شهدت بلدان عديدة انكماش الوعاء الضريبيّ لعائد رأس المال»[١٦].

ي - من المؤشّرات البارزة إلى تآكل مفهوم الدولة القوميّة تحت إيقاع التحوّلات الكوكبيّة أو تسارع العولمة، وسيادة السوق كنظام وقواعد وقيَم وآليات، إلى إعادة هيكلة الدولة، كهياكل وأجهزة وإدارات ومفاهيم وسياسات، وفي هذا الإطار يرصد بعضهم ظاهرة «انخفاض الإنفاق العامّ، ولا سيّما في مجال الضمان الاجتماعيّ، وتصغير حجم الدولة وتسريح الآلاف من موظّفيها، وقيام رؤساء الدول والحكومات في زياراتهم الرسميّة بحمل عقود تجاريّة خدمةً للشركات الكوكبيّة، حتّى أصبح أكبر الساسة مندوبي مبيعات، كما يذهب إليه، وبحقّ، إسماعيل صبري عبدالله[١٧].

---

(١٥) أنظر تقرير صندوق النقد الدولي: العولمة: الفرص والتحدّيات، م.س.، ص ٨٤.
(١٦) التقرير نفسه، ص ٨٤.
(١٧) التقرير نفسه، ص ٦٣.

إنّ وظائف الدول القوميّة، المعروفة حتّى عقد مضى، بدأت تتغيّر بوتائر سريعة، بل أخذت تنعكس على كافّة المرافق المختلفة، بل على النظم السياسيّة الداخليّة، وعلى الأحزاب السياسيّة، بل على قادة الحزب السياسيّ[١٨].

إنّ الحزب السياسيّ كمعبِّر عن تجمّع فئات اجتماعيّة وكمجمع ومعبّئ للمصالح الاجتماعيّة، ومعبّر عنها، بدأ، كفكرة ومؤسّسة، يضعف ويتآكل في الدول الغربيّة عمومًا. وظهرت أشكال تجميع للمصالح وتعبير عنها في الظهور، منها منظّمات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، ووسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة، فضلًا عن الأنترنيت والفاكس.. إلخ، وأجهزة الوسائط المتعدّدة. ومن هنا تتزايد ظواهر الاغتراب السياسيّ عن جسم الدولة السياسيّ، وهو ما عُرف في نهاية عقد السبعينيّات وأوائل عقد الثمانينيّات بأزمة المحكوميّة.

ك - إنّ الحوار الواسع المدى، في عقد الثمانينيّات والعقد التسعينيّ الراهن، حول العودة إلى المجتمع المدنيّ وفاعليّته وأدواره، يكشف عن الدور الجديد والهامّ الذي يقوم به المجتمع المدنيّ ومؤسّساته في عالم كوكبيّ أو في ظلّ دنيا معولمة. إنّ هذه الجمعيّات والمؤسّسات العاملة في إطار المجتمع المدنيّ تلعب الآن أدوارًا كانت من ضمن مهامّ الدولة القوميّة، في ظلّ العولمة، فهناك عمليّات تشكيل لمجتمع مدنيّ معولم إذا جاز التعبير.

إنّ المجتمع المدنيّ المعولم سيتشكّل الآن عبر شبكات عابرة للقوميّات والدول، ويؤثّر في بعضه، ويلعب الآن دورًا في تمويل بعضه بعضًا، وفي نشر قوائم أعمال العالم الكوكبيّة. المجتمع المدنيّ وفاعليّته في الدول الأكثر تقدّمًا في شمال الدنيا هو الذي يقوم بتمويل المنظّمات والجمعيّات الأهليّة في الدول الجنوبيّة الأقلّ تطوّرًا. تقوم جماعات

(١٨) أنظر نبيل عبد الفتّاح. النصّ والرصاص: الإسلام السياسيّ والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.

المجتمع المدنيّ الشماليّ - أمريكا وأوروبّا واليابان - بتحديد بنود قائمة الأعمال الكوكبيّة، ويمكننا أن نرصد تأثير هذه الجماعات في عدّة مجالات: حقوق الإنسان عمومًا والمرأة والطفل والفئات المحرومة خصوصًا، والبيئة، والتنمية، والثقافة، والسكّان... إلخ. ولعبت دورًا مهمًّا في المؤتمرات الكبرى في السنوات الأخيرة، وعلى الدول المشاركة فيها مثل مؤتمر روير، وفيينّا، وكوبنهاجن، والقاهرة، وبكين، واستكهولم وهي المؤتمرات التي شاركت فيها الجمعيّات غير الحكوميّة بفاعليّة ونشاط وتأثير على اتّجاهات القرارات والتوصيات في هذه المؤتمرات.

ل - ثمّة ظاهرة جديدة في العلاقات الدوليّة، وهي دخول أطراف جديدة كفواعل في الحياة الكركيّة أو الحياة المعولمة - خذ ما شئت من التعبيرين - وهذه الأطراف هي المنظّمة غير الحكوميّة كفاعل في العلاقات الدوليّة، أو، بتعبير أكثر صلاحيّة ودقّة واستشرافًا، المنظّمة غير الحكوميّة كفاعل كوكبيّ أو معولم ونقصد بذلك تحديدًا أنّ بعض المنظّمات غير الحكوميّة يتعدّى نشاطها وعضويّتها حدود الدولة القوميّة، ويشمل دول ومجتمعات عديدة، وكذلك في أنشطتها الإنسانيّة، والأكثر أهميّة أنّها تقوم بأدوار وأنشطة كانت منوطة من قبل بالدول القوميّة أو المنظّمات الدوليّة، وكسرت هذه المنظّمات هذا الاحتكار السياسيّ.

وأبرز الأمثلة في هذا الإطار - جماعة سان إيجيديو San Egidio الإيطاليّة - التي تلعب أدوارًا إنسانيّة في دول عديدة في أفريقيا وألبانيا والبلقان، فضلًا عن دورها في حلّ نزاعات دوليّة كما حدث في موزمبيق، وجواتيمالا، وحاولت ذلك في الجزائر.

م - يمكننا القول، في غير تجاوز، ومستشرفين مآل التطوّر الكوكبيّ الراهن، بأنّنا سنشهد تغيّرًا كبيرًا في دور الدولة القوميّة، وفي هياكلها، وفي أدوارها، وفي أنشطتها، بل في أجهزتها القمعيّة، ولا سيّما في ظلّ محاولة عقد اتّفاقيّة دوليّة لإنشاء محكمة دوليّة دائمة لمحاكمة مجرمي منتهكي حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، هناك بروز أشكال وهياكل

كوكبيّة تقوم بالوظائف التي كانت حكرًا على الدولة القوميّة.

ن - إنّ الوسائط الاتّصاليّة المتعدّدة ستكون أداة ومجمعًا معلوماتيًّا ومصالحيًّا كوكبيًّا وداخل المجتمعات، بما سيخلق أشكالًا واسعة للتأثير في مدى عالم الغرفة الكونيّة.

خاتمة: الدولة القوميّة، وعمليّات تشكيل المجتمع المدنيّ: حالة مصر

يمكن القول بأنّ الحالة المصريّة معاقة، وتنطوي على إشكاليّات وتناقضات عديدة. ثمّة تناقض بين عمليّات التحوّل نحو السوق والتخصّصيّة، وبين سيادة مفاهيم ومدركات سياسيّة لدى النخبة الحاكمة - ولدى بعض الجماعات السياسيّة، عن دور مركزيّ ومسيطر للدولة سياسيًّا، أي عن تسلّطيّة سياسيّة وتحرّريّة اقتصاديّة، أي سوق اقتصاديّة مفتوحة، بل معولمة وخاضعة لاتّجاهات السوق الكوكبيّة، وسوق سياسيّة مسيطر عليها.

ثمّة اتّجاهات معولمة في السوق والسلع والصور والخدمات، ومن ناحية أخرى هناك عودة التقهقرى إلى ما قبل الدولة الحديثة في القِيَم والجذر وفي فهم السياسة لدى فئات واسعة من المصريّين.

ويمكننا أن نلاحظ دعوات تبشيريّة لمجتمع مدنيّ يأمل كثيرون في تشكيله، وفي الوقت نفسه يتناسون أنّ المجتمعات الحديثة كما نعرفها في التجارب الغربيّة لم تكن منحًا حكوميّة أو نازلة من السماء، فإنّها تاريخ من الصراع السياسيّ والاجتماعيّ، ومن صراعات الأفكار والرؤى. إنّ هذه المجتمعات دفعت غاليًا لإنتاج الفرد كفاعل اجتماعيّ وفي سيلاد المجتمعات المدنيّة، والمجال العامّ والمجال الخاصّ... إلخ[١٩].

ثمّة اتّجاهات جديدة يمكن رصدها في ما يلي:

---

(١٩) أنظر في ذلك: نبيل عبد الفتاح، عقل الأزمة، ١٩٩٣.

١ - موجة جديدة من منظّمات الدفاع والرأي والمرأة والأطفال وحقوق الإنسان والفئات المحرومة... إلخ. بثّت بعض الفاعليّة في الحياة العامّة.

٢ - إنّ المنظّمات غير الحكوميّة في مصر لا تزال تعتمد على تيّارات التمويل الخارجيّ، ومن ثمّ لم تستطع أن تعبّئ قوّة تمويل داخليّة أو إقليميّة، هذا من ناحية، ومن جانب آخر لم تستطع حتّى هذه اللحظة أن تجذب قوّة دعم اجتماعيّ محلّيّ لها. ومن ثمّ، وهذا هو الجديد، أنّ الجمعيّات الأهليّة أو المنظّمات غير الحكوميّة تعتمد في حياتها وفاعليّتها - ومنها الدعم المعنويّ - على المنظّمات غير الحكوميّة في الدول الأكثر تطوّرًا. إنّ الدولة القوميّة أصبحت هناك قيود معنويّة مفروضة عليها من المجتمع المدنيّ الكوكبيّ، ومن ثمّ فإنّها تتحرّج حتّى في الدول التسلّطيّة على اتّخاذ إجراءات قمعيّة إزاء هذه الجمعيّات ونشطاء منظّمات الدفاع والرأي.

٣ - ثمّة انتقادات توجّه لمنظّمات حقوق الإنسان وللقائمين عليها بالفساد، ومثل هذه الانتقادات، مثلها مثل غيرها، سائلة وغير محدّدة، وتعتمد على الشبهات والشائعات، وربّما تكون دقيقة أو غير صحيحة. وهذا ما يتطلّب صياغة مواثيق أخلاقيّة تضع معايير في استخدام التمويل الخارجيّ وأشكال المحاسبة والرقابة، فضلًا عن الشفافيّة في عرض المعلومات والإحصائيّات أمام الرأي العامّ ليغدو بمثابة الرقيب على أداء أنشطة صرف الأموال الممنوحة لهذه الجمعيات وأساليبه.

٤ - الأساليب التعبويّة والتسلّطيّة للدولة القوميّة سوف تواجَه بأشكال جديدة تحدّ من أدوارها التقليديّة نظرًا إلى اتّجاهات العولمة ومنها العولمة المرئيّة، والمسموعة والمقروءة، عبر الأقمار الصناعيّة، والأنترنيت والوسائط المتعدّدة، التي ستؤثّر في نظم الرقابة السياسيّة والدينيّة والأخلاقيّة، والجنسيّة، وسوف تفقد مؤسّسات الرقابة والقمع المعنويّ والأخلاقيّ وظائفها وسلطاتها الرقابيّة والأخلاقيّة والسياسيّة،

كالرقابة على المصنّفات الفنيّة، ورقابة المؤسّسات الدينيّة الرسميّة، واللارسميّة... إلخ.

٥ - سيتمّ اختراق حدود الدولة القوميّة عبر الأنظمة المعلوماتيّة والمرئيّة والمسموعة، ويمكن أن تشكّل مجمّعات جديدة للمصالح الاجتماعيّة والسياسيّة والتعبير عنها عن طريق أجهزة الوسائط المتعدّدة داخل مصر وخارجها.

٦ - ستآكل الأحزاب السياسيّة التقليديّة والجماعات السياسيّة المحجوبة عنها الشرعيّة على المدى البعيد تحت وطأة بزوغ أشكال جديدة لتعبئة المصالح وتجميعها والتعبير عنها مرتبطة بالتغيّرات الكوكبيّة في عالمنا.

يمكن القول ختامًا بأنّ أبواب التغيّر تُدقّ، ولن تنفع معها آليات السيطرة والقمع والعنف الرمزيّ الرسميّ أو اللارسميّ التقليديّة والتسلّطيّة... ثمّة تغيير يحدث والعيون المعدنيّة لا تراه.

٧ - ستآكل الأحزاب السياسيّة التقليديّة والجماعات المحجوبة عنها الشرعيّة على المدى البعيد، وسيضعف أداءها وقدراتها على التجنيد السياسيّ والتعبئة لكوادرها، أو الوسط الاجتماعيّ - السياسيّ المستهدف منها، وذلك تحت وطأة أشكال جديدة لتعبئة المصالح وتجميعها والتعبير عنها مرتبطة بالتحوّلات الكوكبيّة في عالمنا، الذي أصبح مضغوطًا ومنكمشًا، وتساقطت حدوده وانهارت شعاراته الحديديّة، أو الحريريّة في ظلّ ثورة الاتّصالات والمعلومات والمرئيّات والسمعيّات.

٨ - لم يعد المجتمع المصريّ - وغيره من المجتمعات العربيّة الأخرى - خارج مدى «الثورة» الكوكبيّة الجديدة -. إنّ عبارة ثورة ربّما لا تبدو ملائمة مع حقل الاصطلاحات والمفاهيم الجديدة، ولكننا نستخدمها مؤقّتًا - ومن ثمّ لم يعد أمر التعامل مع العولمة يخضع للسجالات الهجائيّة أو التبشيريّة، وإنّما للرصد والتحليل النقديّ لمفرداتها، وأنماط استهلاك المنتجات العولميّة في الحياة اليوميّة المصريّة، وانعكاساتها الاجتماعيّة، والرمزيّة.

في هذا الإطار يمكننا أن نطرح العديد من الأمثلة على التدفّقات العولميّة في الإطار اليوميّ، والمعيشيّ، سواء أكان سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو ثقافيًّا على النحو التالي:

أ - أنتجت العولمة ما يمكن لنا أن نسمّيه المجتمع المدنيّ الكوكبيّ الأنترنتيّ، أي الجماعات الكونيّة الرقميّة التي تبثّ أفكارها وبحوثها وبياناتها واهتماماتها ومصالحها، وبالأحرى خطاباتها - أيًّا كانت - عبر شبكة الأنترنيت، ويتعامل معها مستخدمو الشبكة - عالم من الشبكات هذا الذي أصبحنا جزءًا منه أيًّا كانت مواقفنا - بطول الكوكب وعرضه. وداخلَ هذا العالم الكوكبيّ الصغير جدًّا يمكننا أن نلاحظ ما يمكن أن نطلق عليه اسم «مجال عامّ كوكبيّ أنترنتيّ» يتجاوز المجالات العامّة في جميع الدول القوميّة، ويتحرّك من خلاله جميع مستخدمي الأنترنيت عبر الكوكب كلّه. هذا المجال العامّ يتوزّع إلى قطاعات اهتماماتيّة، ومصلحيّة بين فئات ومِهَن وأهواء وأذواق مستخدميه. في ظلّ هذا المجال العامّ الكوكبيّ - الأنترنتيّ، هناك مدى للحرّيّة والتعبير عنها لا حدود له. حيث يمكن لمستخدم الأنترنيت أن يوظّف الشبكة في التعبير عن آرائه وأهدافه ومصالحه، بل ونزواته، والدعوة إليها، وتشجيع الآخرين على الانضمام إليه، أو مشاركته في عمله، أو في إعادة توزيع أفكاره وبحوثه و«نزواته» - بما فيها الجنسيّة أو الهرطوقيّة - على مجالات أوسع... إلخ.

فضاء الحرّيّة الذي يُخلق عبر شبكة الأنترنيت لم يعد قاصرًا على توزيع البورنوجرافيا الخلاعيّة، أو أنماط من الغواية والإثارات بمختلف أنماطها وأنواعها بما فيها المسلّية، وتلك التي تمسّ أو تنتهك الطفولة البريئة... إلخ. حرّيّة بلا تخوم من دون أن تتخلّق مواثيق أخلاقيّة كونيّة للتخفيف من غلواء بعض أنماط البثّ الحرّ وآثاره عبر الشبكة.

من ناحية أخرى، تشهد بعض المواقع على الشبكة ضربًا من الإغارات والحروب الدينيّة التي يمكن أن تتوسّع مستقبلًا، ومنها ابتداع نصوص نظيرة تحاكي النصوص المقدّسة في بعض الأديان - السماويّة

والعياذ بالله -، أو الأديان الوضعيّة أو الدعوة إلى أديان ومذاهب دينيّة وضعيّة جديدة[٢٠].

في هذا الإطار قامت الجماعات الإسلاميّة الراديكاليّة في مصر، - الجماعة الإسلاميّة والجهاد وبعض مثيلي الإخوان المسلمين في المملكة المتّحدة - بتوظيف أشكال عولميّة في التعبئة السياسيّة، وفي السجال السياسيّ - الدينيّ، وفي الردّ على السياسة الحكوميّة والأمنيّة المصريّة إزاءهم، وفي الردّ على كتابات المثقّفين العلمانيّين[٢١].

من ناحية أخرى ساهمت العولمة، في توسيع النطاق الكوكبيّ للمواجهة مع الجماعات الإسلاميّة السياسيّة، نظرًا إلى بروز نمط من الأمن العولميّ - إذا جاز التعبير وساغ - حيث شاعت الاتّفاقيّات الأمنيّة، وأشكال التنسيق بين الأجهزة الأمنيّة في غالب الكوكب لمواجهة ما سمّي «بالإرهاب الدينيّ»، ويقود هذا التنسيق الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولا سيّما بعد نتائج سياستها في الحوار مع الجماعات الإسلاميّة السياسيّة، ثمّ الهجوم على سفاراتها في أفريقيا. أسفر التعاون الأمنيّ العولميّ عن انخفاض نسبيّ في معدّلات العمليّات التي تقوم بها الجماعات الإسلاميّة السياسيّة، وخاصّة في مصر، وترتّب على ذلك تسليم بعض المتّهمين والمطلوب إلقاء القبض عليهم من الأجهزة المختصّة بمواجهة هذا النمط من الجماعات السياسيّة التي تعمل خارج إطار الشرعيّة القانونيّة للنظام السياسيّ المصريّ.

ب - ولّدت ظاهرة بناء المواقع الرقميّة الخاصّة على الأنترنيت، بين مستخدميه المتحضّرين من كافّة الاهتمامات والتخصّصات والمصالح

---

(٢٠) أنظر في ذلك دراستنا غير المنشورة ما بعد الحداثة... العولمة... المابعديّات والأديان - مؤتمر إشكاليّات التجديد الدينيّ، الإسكندريّة، أغسطس، ١٩٩٨.

(٢١) أنظر: نبيل عبد الفتّاح: النصّ والرصاص: الإسلام السياسيّ والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، ص ٢٧٩ وما بعدها، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، وانظر مؤلّفنا الوجه والقناع، الحركة الإسلاميّة والعنف والتطبيع، ص ٣٢ وما بعدها، ميّارت للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

والانتماءات، ما يمكن أن نطلق عليه وصف «المجال العامّ الرقميّ المصريّ»، وأقصد بذلك أنّ هناك مجالًا عامًّا أنترنتيًّا جديدًا يشتمل على مجموعة من المواقع أنشأها مستخدمو الشبكة المصريّون، ويتمّ عبرَها تداول الأخبار، والمعلومات، والرسائل والاهتمامات وربّما المصالح، أي أنّنا إزاء سوق للتعبير عن المصالح والآراء والأفكار والرموز بعيدًا تمامًا عن سلطات الرقابة التقليديّة، وتابوهات وقيود السياسة والأعراف والتقاليد والمذاهب والأديان... إلخ.

ومن ثمّ نحن إزاء مجال عامّ مصريّ من نمط مختلف، تتباعد فيه سلطات الدولة والمؤسّسات المختلفة. بعض أجهزة الدولة والمؤسّسات الرسميّة دخلت هذا المجال العامّ الأنترنتيّ، كطرف متساو في غيرها من الأشخاص والجماعات والمؤسّسات والجمعيّات الأهليّة التي تأخذ جميعًا مواقع شفريّة - أو «كوديّة»، ووفقًا لمعايير وتصنيفات عديدة منها التخصّص - الاهتمامات - الهوايات - المصالح... إلخ. ومثل هذه الظواهر لم تعد تقتصر على الحالة المصريّة، بل تمتدّ إلى مجالات عامّة رقميّة - أنترنتيّة في غالب المسكونة. إنّ هذا الوضع الجديد أدّى إلى وجود مجال عامّ محاصر، ومجال عامّ رقميّ حرّ على شبكة الأنترنت، ومفتوح على المجال العامّ الكوكبيّ - الأنترنتيّ. وهذه الازدواجيّة تكشف عن أشكال جديدة للتعبير عن الآراء والمصالح والاتّجاهات الفكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة، والجنسيّة، بل وفي مجال ارتكاب أنماط من الجرائم الجديدة، بل الجرائم التقليديّة بأساليب تقنيّة جديدة، بل في تشكيل أنماط من التنظيمات العصابيّة الأنترنتيّة أو المنظّمات الإجراميّة الأنترنتيّة - أو التي تستخدم الأنترنت - في نشاطاتها، كما حدث في مصر مؤخّرًا، الأمر سيفرض على أجهزة مكافحة الجريمة أشكالًا جديدة من المواجهة والسياسات الأمنيّة تختلف عن مألوف ما كان سيتمّ سابقًا إلى الآن!.

ج - يستخدم الملايين جهاز التليفون المحمول - أو النقّال - الموبيل فون mobil phone، وهو أحد أبرز مفردات العولمة، وفضاءاتها

الاتّصاليّة - فاكس، بريد إليكترونيّ، ثمّ شاشة ضوئيّة واللهو البريء... إلخ، في ظلّ تطوّر في وظائف هذا الجهاز التليفونيّ المحمول الصغير الحجم والشكل - وهو تعبير عن انكماش الدنيا الجديدة، وانضغاطها، ونهاية الجغرافيا - كما أسميناها منذ أكثر من عقد في إحدى مقالاتنا بالأهرام - حيث اللامكان. إنكمشت - عبر جهاز التليفون المحمول - مصر، وأصبحت كثافة الاتّصالات فيها ذات معدّلات عالية وتتزايد، داخليًّا وخارجيًّا. كلّ ذلك أدّى إلى نتائج عديدة منها كسر حاجز الزمن - والإسراع في عمليّات توحيد الزمن الاجتماعيّ بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة - مع كسر حاجز العزلة والوحدة بين الشخص والآخرين مع الاحتفاظ بالخصوصيّة وإنمائها بديلًا عن الاتّصالات الشخصيّة المباشرة، والتقليديّة في مجتمعات لا تزال تعيش بين جوانحها أنماط من العلاقات التقليديّة على أسس عائليّة ممتدّة، أو عشائريّة - ممّا سيسارع في الأجل الطويل في إزاحة العوائق البنائيّة - الثقافيّة والدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة - التي تحول دون ميلاد الفرد في مصر[٢٢].

د - إرتفاع كثافة تبادل الأخبار والمعلومات الشخصيّة والعامّة ومعدّلاته بين الأشخاص والجماعات عبر الهاتف المحمول.

هـ - برزت وظيفة هامّة لجهاز الهاتف المحمول - أو النقّال - في التعبئة السياسيّة، وتحريك المناصرين في الانتخابات النقابيّة، وفي الانتخابات العامّة في ما بعد.. في انتخابات الصحافيّين المصريّين في عقد التسعينيّات، استُخدم الهاتف المحمول في عمليّات الحشد والتعبئة وتحريك اتّجاهات التصويت إزاء المرشّحين لإنجاح قوائم المرشّحين الحكوميّين والمعارضين.

إستفاد المرشّحون الحكوميّون - النقباء أساسًا وقوائمهم - من استخدام الهاتف المحمول لصالحهم، ولكن، بعد أن شاع المحمول في

(٢٢) أنظر: نبيل عبد الفتّاح، حقل الأزمة: تأمّلات نقديّة في ثقافة العنف والغرائز والخيال المستور، دار سيشات للنشر، ١٩٩٥.

أيدي غالب الصحافيّين، أصبح في أيدي مَن يخطّط على نحو علميّ وكفء وفي ظلّ تصوّر سياسيّ ومهنيّ قابل للتنفيذ والتوزيع على شبكات متعدّدة من فئات صحنيّة مختلفة.

يمكن أن نطرح مثالًا افتراضيًّا على توظيف الهاتف المحمول في الإطار السياسيّ، كتحريك المظاهرات المهنيّة والسياسيّة في المستقبل مثلًا! ولا سيّما في وسط معيّن، وفي مجالات مكانيّة متعدّدة، أو محافظات... إلخ.

و - **الموسيقى الشبابيّة: عولمة الشكل والجمل الموسيقيّة والإيقاعات:** يكاد لا يخلو الخطاب الإعلاميّ حول الموسيقى من نقد شديد اللهجة للأصوات والإيقاعات والكلمات والموسيقى الشابّة، ويغلب على هكذا نقد مجموعات من النعوت - والصفات - السلبيّة. غالبًا ما يقارَن مطربو الأغنية الشبابيّة وملحّنوها وشعراؤها، بما يطلق عليه «أساطين الغناء والتلحين»، كمقارنات هدفها التحقير من شأن الأصوات والكلمات والألحان الشبابيّة. مُتجو هذا الخطاب - صحافيّون وإذاعيّون ومقدّمو برامج تلفازيّة وموسيقيّون من أجيال سابقة - يسعون دومًا إلى وصف هذه الظاهرة بأنّها تعبير عن مرحلة انحطاط كما يصفها في عجلة وبدون تروّ كثيرون. إلّا أنّ غالب الحجج التي تقدّم في جحد الموسيقى والأغنية الجديدة، أنّها سريعة، سوقيّة وأنّها تموت بسرعة. مثل هذه الهجاءات السريعة مصدرها أنّها تأتي خارج التحليل السوسيولوجيّ - الثقافيّ للموسيقى والأغنية، وهو مبحث جديد في الأدبيّات العربيّة، ولا يزال في طور أوّلي. الموسيقى والأغنية الجديدة سريعة في إيقاعاتها وكلماتها وأيضًا في نمط استهلاكها الوجدانيّ أو الذائقيّ. إنّها تعبير عن العولمة على الرغم من أنّها ظهرت قبلها، ولكنّ العولمة أدّت إلى نشوء نمط كوكبيّ في تبادل الموسيقى، والنغمات والكلمات والإيقاعات وأدّت إلى تسارع معدّلات وآفاق التثاقف النغميّ أو الموسيقي، وهي تخلق وتزاوج أنغام الهوامش وموسيقاتها في الدنيا كلّها، من الأمازون إلى أفريقيا إلى الكاريبي إلى آسيا. غدونا أمام نمط، أو أنماط بالأحرى،

موسيقيّة معولمة، مصادرها النغميّة متعدّدة ومتنوّعة وإن كان شكلها أو أشكالها معولمة ومتغيّرة ومتحوّلة. هذا لا يعني أنّ العولمة ستعصف بالتنوّعات النغميّة والثقافيّة كما يقال في خطاب التبشير الكوكبيّ الرديء - إنّنا إزاء كيتش آخر هنا -، ولكن حركيّة التنوّع، وتخليقاته ستُنتج ما يفوق الأخيلة النمطيّة والمؤدلجة.

نحن إزاء نمط غنائيّ وموسيقي معولم، وهناك تناصّات نغميّة وكلاميّة وأدائيّة، وفي الشكل الحركيّ والمتلفز والممسرح. خذ مثلًا سلطة الڤيديو كليپ الطاغية، وخذ توظيفات الكومبيوتر و«الثورة» الاتّصاليّة والمرئيّة - لا تزال تستخدم التعبير على نحو مؤقّت - في إبداعات الڤيديو كليپ مثلًا.

من ناحية أخرى، يتّسق هذا الشكل الغنائيّ المعولم مع نمط الحياة السريع، فهناك الفاست فود fast food، وهناك الفاست ميوزيك fast music... إلخ. ثمّة في حالتنا المصريّة - نتائج هامّة على صعيد العلاقات الجيليّة، وهي كسر الجمود الجيليّ، أي في العلاقات بين مختلف الأجيال ولا سيّما في السياسة والثقافة. أحد أكثر آثار هذا الجمود متمثّل في الجافّ السياسيّ، وسيطرة الشيخوخة السياسيّة على النظام السياسيّ، وفي مجال الثقافة استبعاد أجيال متعدّدة من الجماعات الثقافيّة المصريّة على اختلافها، وتسيد رؤى أصبحت تقليديّة الآن في مجال الحداثة المبتورة - أو المغدورة - وإلى ما يشبه مجازيًا استنساخًا للأفكار و«الإيديولوجيّات»، والسلفيّات الدينيّة والحديثة. لم تستطع الأجيال المصريّة منذ السبعينيّات أن تكسر حلقة الجمود، وظلّ أكثر مبدعيها خارج المركز الثقافيّ الرسميّ - أو السلطات الثقافيّة الرسميّة -، وبعضها ظلّ في الهامش الثقافيّ اللارسميّ يستهلك في دوائر معزولة. الوحيدون الذين كسروا السلطة الموسيقيّة الرسميّة - وغيرها من السلطات الثقافيّة والدينيّة... إلخ - هم المطربون الشباب - ومعهم شعراء الأغنية وملحّنوها.. إلخ - الذين كسروا الحواجز الجيليّة، والأجهزة الرقابيّة الرسميّة، وخاطبوا وجدان الأجيال الجديدة، فضلًا عن رفضهم إنتاجهم

الغنائيّ على الإذاعة والتليفزيون، وفي إطار سوق من المستهلكين لهذا النمط الغنائيّ يقدّر بأعداد هائلة من المشترين وأكثر منهم من المستهلكين في مصر وخارجها.

وجيز هذا العرض السريع والمبسّط أنّنا إزاء ظواهر جديدة في كوكبنا وانعكاساتها لم تعد قصرًا على مناطق في المعمورة دون غيرها، وإنّما شملت كافّة الأقاليم الجيوسياسيّة، والجيو - ثقافيّة، والجيو - دينيّة... إلخ. وثمّة انعكاسات للعولمة على الحرّيّات الدينيّة، وحقوق الإنسان ولا سيّما المرأة والأطفال والفئات الهشّة اجتماعيًّا... بل إنّنا إزاء بزوغ نظم اصطلاحيّة ورمزيّة جديدة غير مألوفة، بل لم تعد اللغة والاصطلاحات الحداثيّة - السوسيولوجيّة والسياسيّة.. إلخ - تمتلك الكفاءة والدقّة الدلاليّة، بل ولم تعد قادرة على وصف ما يحدث حولنا وبنا، والأخطر أنها بدأت تفقد كفاءتها أو صلاحيّتها التفسيريّة حول الظواهر الكوكبيّة الجديدة، والتي يتمّ تداولها الآن، في أسواق لغويّة كونيّة إذا جاز هذا التعبير - المستوحى من حقل الاصطلاحات الذي صاغه بيير بورديو -، ونحن لا نستطيع الانفصال ولا الانخلاع عن هذه السوق اللغويّة الكوكبيّة أيًّا كانت الانتقادات التي توجّه للكوكبة، وآثارها على الهويّات والمصالح والفرص وأنماط الحياة في مجتمعاتنا الجنوبيّة.

من منشورات دار المشرق